

جامعتها بئنت الرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وقيل
 الشهادة على القول باللس والتقدير عن شهوة وكذا قيل على
 نفس اللسان والتقدير بالنظر الى ذكره او فرجه عن شهوة
 في المختار جديس لان الشهوة مما يوقف عليها في المختار بانتشار
 او انا وانتهى به **تمت** في بيان الترخيم الطاري على النكاح بعد
 صحة التخيير **النساء في تحريم نكاحهن على قسرين**
قسم يحرم اي يحرم نكاحهن ابتداء اي قبل اعادة
 النكاح فيوجد حرمته **اما اصلها** اي اصلها **فذلك**
 اي الترخيم الفصلي في جميع ما تقدم من محرمات النسب
 والرضاع والمصاهرة **واما تحريمها** عارضا بزول نزال
 سببه **والله اعلم** العارضا **فما بان من الوصية**
لاجل جمع او نحوه هكذا استباه ونحوه **ما بان**
وقسم يحرم من دواما اي في دوام النكاح فيوجد حرمته
 اي مطر الرهن الترخيم بعد نكاحهن فيعقله اي يقسره
 كما بان في المختار ان شاء الله تعالى **لا ابتداء** بل كقطع
 ابتداء لاقتناء موجب الترخيم حينئذ **وذلك** في النكاح
 على النكاح وطى **شبهة** او رضاء فالاول وهو
 وطى الشبهة الطاري على النكاح **كان نكاح الابن**
ابنه والابن زوج ابنة او الزوج ام او بنته
زوجته بشبهة في كل اي تعقيد الوطى بكونه شبهة
 لاجل كل الصورة المذكورة **فتخرم** **الموطنة في المصونتين**
الاولتين على زوجها لانها في الاولى منها صارت موطونة
 ابنة بشبهة وهي حرام على الابن كما تقدم وفي الثانية صارت
 موطونة ابنة بشبهة وهي حرام كما تقدم ايضا **وتخرم الابن**
على الزوج في المصونتين لانها في الاولى صارت

عنه التهمة مقدمة
 من تاحض ومجاها
 قبل الفاء التي
 قراها المبيين فيها
 خلافا لاختصاص اي موبداه

وما يذكر مع
 تحريمها

نكاحه

على زوجها

على التام
 كذلك

بنت

بنت موطونة بشبهة وفي الثانية ام موطونة بشبهة وهما
 محرمتان عليه على التام كما تقدم ايضا **ويقطع النكاح**
في الصور الاربع المذكورة **طس**
 في الثانية ان شاء الله تعالى في محرمات ما يقطع النكاح وهو
 ان وطى الشبهة كما يمنع انعقاد النكاح ابتداء يقطع دواما الحاق
 للدوام بالابتداء ايضا هو معنى يوجب تحريمها موبدا كما تقدم
 فاذا طهر اقطع كالرضاء الا في المصونتين **ولا فرق بين**
كون الموطونة حرة **مما لو طهر غيرها** فلو طوى
 بنت اخيه او طالته التي تحت ولد بشبهة حرمت على ولد
 ابدا كما يصرح بدقوله اصل الروضة لو وطى امته الحرمته عليه
 بنفسه او رضاع فان قلنا لا يجزئ الحادي وهو الاصح بئنت
 المصاهرة فقول من واحد لا يحرم كما قال ابن الحنابلة ومن تبعه
 ضعيف ولقد بالغ بعضهم في رد كل من ابن الحنابلة فقالوا هو ضيق
 باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشيخان فان المصاهرة التي يشترطها
 اثنتانها موبد تحريم طوا بوطى لحمه على نكاحها يقطع حرمها
 على ابنته لانها موطونة ابنة وخروج النكاح فيما ذكره الموطر وطى الشبهة
 على ذلك الميمن لو طوى بغيره فانها وان حرمته به على الابن
 ابدا لا يقطع به ماله حيث لا اجبال ولا شيء عليه بغير تحريم البقاء
 المالية ومجرد الحلق هنا غير متقوم ولو عقد آبه على امه وابنته على
 بنتها وزفت كل غير زوجها ووطىها غلظت النكاح وان لم
 كل الموطونة مهر المثل على السامع منها بالوطى لزوجته نصف المسمى
 ولو تزوج امراة وبنتها جاهلا مرتبا فالثاني باطل فان وطى الثانية
 فقط على ما بالتحريم فتكفح الاولى بحاله او جاهلا به بطل النكاح الاول ولزم
 الاولى نصف المسمى وتحريم عليه ابدا لان كان قد وطى الم المصاهرة
 من غير وشراء م **والثاني وهو الرضاع** **كان يرضع**

٢٠

اي يفسخ

فيما ذكره

فلو طوى

على الزوج

مما يطرأ على النكاح فيرم
 على الزوج ويفسخ النكاح